تعتبرالممارسات الأفضل لحوكمة الشركات أساساً لتحقيق أهداف البنك الجوهرية وفي الحفاظ على مكانتها الرائدة ضمن القطاع المصرفي المحلي والإقليمي.

يفخر بنك البحرين والكويت بوفاءه بمعايير استثنائية لحوكمة الشركات. وتتوافق سياساتنا لحوكمة الشركات مع أفضل المعايير الدولية.

المبادرات في عام ٢٠١٥

قام بنك البحرين والكويت بتنفيذ مبادرات في عام ٢٠١٥ لتعزيز ممارسات حوكمة الشركات في البنك وتشمل هذه المبادرات استمرار مراجعة جميع السياسات لدى البنك، وبالأخص سياسات إدارة المخاطر، من قبل مجلس الإدارة. كما تم الانتهاء من اجراءات تقييم المجلس والسادة الأعضاء ولجان المجلس التابعة وتمت ملاحظات التوصيات الصادرة من المجلس واللجان لتطوير كفاءتها. وتم وضع خطة عمل لتطبيق التوصيات الصادرة هذا العام والأعوام السابقة (للتوصيات ذات الأمد البعيد). بالإضافة إلى ذلك تم اضافة افصاحات جديدة في التقرير السنوي، كما تم تطوير الجزء المتعلق بحوكمة الشركات على الموقع الإلكتروني للبنك (باللغة العربية). وقد قامت سكرتارية المجلس بتسجيل قرارات المجلس ولجانه في سجل خاص بهدف حفظ القرارات لسهولة استرجاعها.

وقد تم تطبيق السياسات الجديدة للمزايا والمكافآت، والتدريب والكفاءة لدى البنك تماشيا مع متطلبات مصرف البحرين المركزي خلال عام ٢٠١٥. كما تمت الموافقة من قبل المجلس على جدول لتدريب أعضاء المجلس لعام ٢٠١٥.

أصدرت توجيهات مصرف البحرين المركزي لتطبيق معايير اتفاقية بازل ٣ في ١ يناير ٢٠١٥. تهدف معايير اتفاقية بازل ٣ إلى زيادة كمية ونوعية رأس المال المحتفظ به لدى البنوك. وقد بذل بنك البحرين والكويت الكثير من الجهود لتحقيق الامتثال التام بالمعايير في الموعد المحدد.

فلسفة حوكمة الشركات لدى البنك

إن حماية حقوق المساهمين وتوفير القيمة الإضافية لملكيتهم في البنك ستظل دوماً من أولويات بنك البحرين والكويت، وذلك من خلال تطبيق الممارسات المصرفية المهنية الرفيعة. ولن يكتفي البنك بالالتزام بتطبيق قوانين الدولة والجهات الرقابية فحسب، (بما في ذلك ميثاق حوكمة الشركات الصادر من وزارة الصناعة والتجارة بمملكة البحرين ودليل المسيطرون الصادر من مصرف البحرين المركزي)، بل وسيهتم كذلك بمعايير الحوكمة الراقية في الشركات.

إن البنك سيعمل بشكل دائم لتحقيق أفضل عائد على حقوق الأطراف ذات العلاقة التي تشمل المساهمين والعملاء والموظفين، والمجتمع بشكل عام.

إن مساعي تنفيذ حوكمة الشركات تقع مباشرة على عاتق مجلس إدارة البنك وهي متوافقة مع اللوائح التنظيمية والمتطلبات القانونية في مملكة البحرين وفي الدول التي يمارس البنك فيها أنشطته.

بيان قابلية تحمل المخاطر

تحدد قابلية تحمل المخاطر مستوى ونوع المخاطر التي يرغب البنك في تحملها لتحقيق أهدافه الاستراتيجية وأهداف العمل مع مراعاة التزاماته تجاه الأطراف ذات العلاقة.

إن قابلية البنك لتحمل المخاطر هي مقياس نوعي وكمي يعكس مستوى قدرته على تحمل المخاطر في الأحوال الطبيعية والضاغطة. كما إنها تعتبر مؤشر أداء رئيسي (KPI) أو حد للتحمل أو لتوجيه نوعي.

ويتكون إطار قابلية المخاطر الخاص بنا من بيان قابلية تحمل المخاطر بالإضافة إلى (أ) مقاييس أداء محددة على شكل مؤشرات أداء رئيسية، (ب) حدود للمخاطر، معايير التعرض، ضوابط وقيود ومعايير الإقراض والاستثمار الموضحة في دليل سياسات وإجراءات المخاطر الداخلية.

(ج) معايير رأس المال والسيولة المقارنة التي يتم مراقبتها في اجتماعات لجنة إدارة مطلوبات الأصول، (د) أهداف العمل وأهداف إدارة المخاطر الرئيسية، الأهداف، الغايات والاستراتيجية المحددة في استراتيجيات العمل والاستثمار وإدارة المخاطر، و(هـ) تحدد الهياكل الإدارية والإشرافية في البنك من خلال لجان الإدارة ومجلس الإدارة قابلية البنك لتحمل المخاطر ومستويات الأداء المرغوبة، في المقابل، كما إنها متضمنة في إدارة المخاطر المتنوعة داخل البنك إضافة لرأس ماله. يتم دمج قابلية البنك لتحمل المخاطر في عملية التخطيط الاستراتيجي، ورأس المال ، وإدارة المخاطر على مستوى خطوط الأعمال العمودية. ويقيس البنك مساهمة كل خط من خطوط العمل في تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسية الهامة.

يهدف البنك إلى تحسين نسبة الأرباح مقارنة بالمخاطر لصالح جميع الأطراف ذات العلاقة من خلال المراجعة الدقيقة والدورية لاستراتيجيات (الأعمال، الاستثمار، إدارة المخاطر والتقييم الداخلي لكفاية رأس المال). ويعتبر التعرض الرئيسي للبنك هو التعرض لمخاطر الائتمان إضافة إلى مخاطر المحور الأول والثاني التي يتعرض لها أثناء سير العمل المعتاد. كما تقوم الإدارة بمراجعة بيان قابلية تحمل المخاطر من خلال وثيقة استراتيجية إدارة المخاطر ثم ترفع توصيات للجنة المخاطر ومجلس الإدارة للاعتماد سنويا. وتتطلب قابلية البنك لتحمل المخاطر ، ضمن أمور أخرى، ما يلي:

- مستوى عالي من النزاهة والمعايير الأخلاقية والاحترام والمهنية في كافة تعاملاتنا.
- تحمل المخاطر التي تتصف بالشفافية والفهم والتي يمكن قياسها ومراقبتها وإدارتها.
- التأكد من أن لدى البنك مستويات مناسبة من كفاية رأس المال بشكل مستمر وفقًا لما تمليه الجهة التنظيمية وتقييم البنك لتلك المستويات في وثيقة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال؛ والتأكد من أن استراتيجية البنك لإدارة رأس المال تتضمن المتطلبات الرأسمالية وتخطيط رأس المال.
- التأكد من توافر مستويات كافية من التمويل المستقر والفعال وغير المكلف لدى البنك لدعم متطلبات السيولة والإقراض والاستثمار بشكل مستمر؛ والتأكد من امتلاك البنك لاطار عمل راسخ لإدارة السيولة وخطط الطوارئ لمراقبة وإدارة السيولة في الظروف العادية والضاغطة، إضافة إلى مراقبة شهرية لمعدلات السيولة الرئيسية (الداخلية والتنظيمية) خلال اجتماعات لجنة إدارة الأصول والخصوم.
- الالتزام بالمبادئ الأساسية للإقراض المنصوص عليها في سياسة الإقراض العامة في البنك.
- التقيد باطار عمل ثابت لإدارة الائتمان مع التركيز على المناطق الجغرافية التي يتواجد فيها البنك فعلياً (الكويت والهند ودبي) ودول مجلس التعاون الخليجي ودول مختارة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا ودول أخرى؛ وتحمل التعرضات للمخاطر ضمن إطار توجيهات لجنة مخاطر الدول التي تقوم بمراجعة مخاطر الدول واستراتيجية البنك فيها بشكل فعال.
- وجود اطار عمل محدد للمراقبة والتحصيل وإعادة الهيكلة لتوفير آلية فعالة للتعافي.
- الحد من التعرضات للأنشطة ذات المخاطر الكبيرة والتي قد تؤدي إلى مخاطر تابعة تهدد رأس مال البنك وجدارته الائتمانية.
- السعي دومًا لتحقيق أقصى ربحية من خلال تحقيق الدخل وتقليل التكلفة وتدني الاضمحلال.
- تقييم المنتجات الائتمانية الجديدة بشكل هيكلي لاعتمادها من قبل الجهات المناسبة بحيث يمكن فهم وإدارة ما تتضمنه من مخاطر ومزايا وعمليات تشغيلية ومتطلبات النظام والمتطلبات القانونية.

• حماية مصالح البنك والعملاء من خلال تطبيق إجراءات تشغيلية وضوابط داخلية محكمة ودعم النظام والتدريب وتطبيق عملية إدارة المخاطر التشغيلية للتقليل تلك المخاطر.

• التأكد من الامتثال الكامل بالمتطلبات القانونية والتشريعية والتنظيمية؛ والتأكد من الالتزام بقوانين مكافحة غسيل الأموال وغيرها من الالتزامات وفقًا للقانون الدولي؛ وتوفير التدريب والتوجيه الكافي للتقليل مخاطر الامتثال ومكافحة غسيل الأموال.

بيانات المساهمين

إن أسهم بنك البحرين والكويت مدرجة في شركة بورصة البحرين. وقد أصدر البنك ١,٠٨١,٦٤٧,٩٥٢ سهما عاديا بقيمة اسمية تبلغ ١٠٠ فلس للسهم الواحد مدفوعة بالكامل.

اجتماع الجمعية العامة العادية السنوية واجتماع الجمعية العامة غير العادية

عقدت الجمعية العامة العادية وغير العادية اجتماعيها بتاريخ ١٠ مارس ٢٠١٥ .

وقد أقرت الجمعية العامة غير العادية الموافقة على زيادة رأس المال الصادر والمدفوع وذلك بتوزيع أسهم منحة مجانية على المساهمين بنسبة ٥ بالمائة. كما وافقت الجمعية العامة غير العادية على إجراء تعديلات على عقد التأسيس والنظام الأساسي ويرجع ذلك إلى الزيادة في رأس المال الصادر والمدفوع، بالإضافة إلى التعديلات التي اجريت على قانون الشركات التجارية رقم ٢١ وفقا لقانون رقم ٥٠ لعام ٢٠١٤. وقد تم نشر محضري اجتماعي الجمعية العامة العادية والجمعية العامة غير العادية في هذا التقرير السنوي.

ويقدم البنك بشكل سنوي تقريراً إلى الجمعية العامة مفصحاً فيه عن كل ما يتعلق بحوكمة الشركات التزاماً بتطبيق المتطلبات الرقابية ذات الصلة. إن البنك يقوم بالإفصاح عن البيانات للمساهمين في اجتماع الجمعية العامة بناءً على متطلبات قانون الإفصاح في الدليل الصادر من مصرف البحرين المركزي، منها إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة، الإدارة العليا والمدققين الخارجيين، كما يشمل التقرير السنوي إجمالي المبالغ والمكافآت المدفوعة إلى الإدارة التنفيذية.

بيانات مجلس الإدارة

تشكيل مجلس الإدارة

يتألف مجلس إدارة البنك من إثني عشر عضواً يتم تعيينهم و/أو انتخابهم وفق أحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي. ويتكون مجلس إدارة البنك من أعضاء ذوي خلفية وخبرة مهنية عالية. كذلك يتم اختيار أعضاء اللجان التابعة للمجلس على ضوء خبراتهم المهنية حسب متطلبات حوكمة الشركات. ويقوم بمراجعة دورية لتشكيله ولمشاركة الأعضاء ولعمل اللجان التابعة له.

ويخضع تعيين أعضاء المجلس لموافقة مسبقة من مصرف البحرين المركزي. إن تصنيف عبارة عضو تنفيذي، عضو غير تنفيذي وعضو مستقل غير تنفيذي تم وفقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي. بدأت الدورة الحالية لمجلس الإدارة في شهر مارس ٢٠١٤ وتنتهي في مارس ٢٠١٧.

ويتم انتخاب/تعيين أعضاء مجلس الإدارة من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العامة السنوي. ويجوز انتخاب عضو من ذوي الخبرة في مجلس الإدارة من غير المؤسسين للبنك أو المساهمين فيه. ويكون الانتخاب أو إعادة انتخاب العضو خلال الجمعية العامة بمباركة من المجلس وبناءً على توصية من لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات التابعة له بحيث يكون مدعوماً بمعلومات محددة مثل المؤهلات والسيرة الذاتية والمهنية والعضوية في مجالس أخرى.

أمين سر مجلس الإدارة

يقدم أمين سر مجلس الإدارة الدعم المهني والإداري للجمعية العمومية، والمجلس، ولجانه التابعة وأعضائه، كما يقوم بمهام ومسئول حوكمة الشركات أيضاً. وفي هذا السياق يقوم أمين سر مجلس الإدارة بتقديم الدعم لعملية تقييم الأداء للمجلس، ولجانه التابعة و أعضائه وحصول الأعضاء على المشورة المستقلة وغيرها من الأمور ذات الصلة. ويخضع تعيين أمين سر مجلس الإدارة لموافقة المجلس.

إن أمين سر مجلس الإدارة في بنك البحرين والكويت هو أحمد عبد القدوس أحمد الذي انضم إلى البنك في عام ٢٠٠٩. وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة من جامعة البحرين في عام ١٩٩٦، وقد حضر العديد من البرامج التدريبية المتقدمة في حوكمة الشركات في مملكة البحرين و في الخارج ولديه أكثر من ١٩ عاماً من الخبرة في القطاع المالي.

المساهمون

اسم المساهم	بلد المنشأ	عدد الأسهم	النسبة المئوية ٪
المواطنون البحرينيون وجنسيات أخرى	–	٢٤٦,٦٠٥,٨٤٥	٢٢,٧٩
بنك الإثمار	مملكة البحرين	٢٧٤,٤٩٣,٠٢٨	٢٥,٣٨
الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي - الهيئة العامة لصندوق التقاعد - الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية	 مملكة البحرين مملكة البحرين	 ٢٠٣,٠٢٠,٢٨٨ ١٤٤,٢٩٤,٨٢٠	 ١٨,٧٧ ١٣,٣٤
الهيئة العامة للاستثمار	دولة الكويت	٢٠٢,٢٢٩,٩٨٧	١٨,٧
بيت الاستثمار العالمي	دولة الكويت	١١,٠٠٣,٩٨٤	١,٠٢

جدول توزيع فئات الأسهم

الفئة	عدد الأسهم	عدد المساهمين	النسبة المئوية ٪
أقل من ١٪	٢٤٦,٦٠٥,٨٤٥	٢,٤٠٥	٢٢,٧٩
١٪ إلى أقل من ٥٪	١١,٠٠٣,٩٨٤	١	١,٠٢
٥٪ إلى أقل من ١٠٪	–	–	–
١٠٪ إلى أقل من ٢٠٪	٥٤٩,٥٤٥,٠٩٥	٣	٥٠,٨١
٢٠٪ إلى أقل من ٥٠٪	٢٧٤,٤٩٣,٠٢٨	١	٢٥,٣٨
٥٠٪ فأكثر	–	–	–

مهام ومسئوليات مجلس الإدارة

إن المهمة الرئيسية لمجلس الإدارة، هي متابعة تنفيذ الأهداف الإستراتيجية للبنك ومراقبة عملياته بما يتفق مع النظام القانوني والإطار الرقابي بشكل عام. وعلى المجلس التأكد من ملاءة النظام المالي والتشغيلي ونظم الرقابة الداخلية وكذلك التأكد من التطبيق الميداني لقواعد السلوك المؤسسية وميثاق العمل.

وتتوافر لدى مجلس الإدارة الصلاحيات الكاملة لاتخاذ القرار في الأمور التي ترفع إليه للتيقن من أن توجيه الإدارة التنفيذية والسيطرة الكلية على عمليات البنك تقع ضمن نطاق اختصاصاته. ويشمل ذلك وضع الإستراتيجيات العامة والتخطيط، عمليات التقييم المؤسسي، استحواذ الموجودات والخارج منها، مصروفات رأس المال، الصلاحيات الفنية، تعيين المدققين الخارجيين ومراجعة البيانات المالية، عمليات التمويل والاقتراض بما يشمل خطة العمل السنوية والميزانية التقديرية، التأكد من الالتزام بالتطبيق مع توجيهات الجهات الرقابية وكفاءة عمليات الرقابة الداخلية.

ويقوم المجلس بإتخاذ القرار بشأن منح ومراجعة تفويض هذه الصلاحية إلى اللجان المنبثقة عن المجلس وكذلك إلى الإدارة. ويمكن منح هذا التفويض لإقرار المصروفات، والموافقة على التسهيلات الائتمانية والإجراءات المؤسسية الأخرى. كما يمكن الموافقة على هذا التفويض والتصريح به بموجب العديد من سياسات البنك، وسوف تستند حدود الصلاحيات المحددة إلى المتطلبات التشغيلية للبنك.

وتقع الأمور المتعلقة بمصروفات رأس المال، والتنازل عن الموجودات، وعمليات الاستحواذ والدمج وبعض الاستثمارات الإستراتيجية، ضمن نطاق صلاحيات المجلس.

ويشغل كل عضو في المجلس منصبه لمدة ثلاث سنوات متتالية قابلة للتجديد وذلك بإعادة انتخابهم و/أو تعيينهم في دورة جديدة في اجتماع سنوي للجمعية العامة العادية. ويكون نصاب اجتماعات المجلس صحيحاً بحضور أغلبية الأعضاء بحيث يكون الرئيس و/أو نائبه من ضمنهم. وقد تم نشر دليل عمل مجلس الإدارة على الموقع الإلكتروني للبنك.

المعاملات المصرفية التي تحتاج موافقة مجلس الإدارة

تتطلب معاملات إقراض أعضاء مجلس الإدارة وفق حدود معينة للإقراض موافقة المجلس. كما تتطلب التسهيلات الائتمانية والطلبات الاستثمارية التي تتجاوز مستويات محددة مسبقاً موافقة المجلس.

وبالمثل فإن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة فيما يتعلق بأعضاء المجلس تتطلب موافقة المجلس.

المساعدة المهنية المستقلة

إن لدى البنك إجراءات مقرة من قبل مجلس الإدارة لمنح أعضاء المجلس حق الحصول على مشورة مهنية مستقلة تتعلق بشئون البنك أو بمسئولياتهم الفردية كأعضاء في مجلس الإدارة، ويخضع ذلك لموافقة المجلس.

البرنامج التعريفي والتطوير المهني لأعضاء مجلس الإدارة

يتعين على مجلس الإدارة أن يكون على إطلاع على آخر المستجدات المتعلقة بالأعمال، والصناعة المصرفية، والتطورات الرقابية والتشريعية، وأحدث التطورات التي من شأنها أن تؤثر على عمليات وأعمال البنك. ويوفر البنك مباشرة، بعد تعيين أي عضو جديد في مجلس الإدارة، برنامج تعريف رسمي، إذا لزم الأمر.

كما يتم ترتيب اجتماعات مع الإدارة التنفيذية ورؤساء الإدارات في البنك، حيث أن هذا الأمر سوف يؤدي إلى خلق فهم أفضل لبيئة العمل والأسواق التي يعمل بها البنك. ويعتبر وجود برنامج مستمر للتوعية أمر ضروري وقد يتخذ أشكالاً مختلفة، من خلال توزيع المنشورات، وورش العمل والعروض التوضيحية أثناء اجتماعات المجلس وحضور المؤتمرات التي تشمل موضوعات حول عضوية مجالس الإدارات، والأعمال والصناعة المصرفية والتطورات الرقابية. وفقا لدليل التدريب الصادر من مصرف البحرين المركزي على كل شخص محدد في الدليل (يشمل ذلك أعضاء مجلس الإدارة) إكمال ١٥ ساعة من التدريب المهني المستمر خلال كل عام.

تقييم المجلس واللجان التابعة

يقوم مجلس الإدارة بإجراء تقييم ذاتي سنوي. كما يقوم المجلس بإجراء مراجعة سنوية لدليل عمله ومدى فعاليته وتكوينه، والشروع في اتخاذ الخطوات المناسبة لأي تعديلات مطلوبة. كما يقوم المجلس كذلك بمراجعة التقييم الذاتي للسادة الأعضاء بشكل منفرد ولجان المجلس والنظر في أية توصيات مناسبة قد تبرز نتيجة لهذا التقييم، وتم نشر السياسة المعنية بذلك على الموقع الإلكتروني للبنك.

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

لقد تبنى مجلس الإدارة سياسة مكافآت لأعضاء المجلس مع إجراءات واضحة جداً من أجل تطبيق الاستحقاقات والتعويضات المختلفة لأعضائه، انعكاساً لمشاركتهم ومساهماتهم في أنشطة المجلس ولجانه الدائمة والمؤقتة. إن التوجه الأساسي لهذه السياسة هو أن المشاركة في الإجتماع يكون بحضور شخصي بقدر الإمكان، ويعتبر حضور الاجتماع عن طريق الهاتف/الفيديو كحضور شخصي في الإجتماع. ويتم التعامل مع أعضاء مجلس الإدارة على قدم المساواة عندما يتم تعويضهم عن عمل إضافي أو جهد في مشاركتهم. وتخضع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة لقانون الشركات التجارية رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١ وبالتالي فإن المدفوعات متطابقة مع أحكام القانون.

سياسة التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة

لقد نفذ البنك سياسة التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة وتم تعيين مسئولين عنها.

إن هذه السياسة تغطي الحماية الكافية للموظفين الذين يقومون بتقديم تقارير بحسن نية عن تلك المخاطر. وتشرف على هذه السياسة لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة. وتم نشر سياسة التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة على الموقع الإلكتروني للبنك.

سياسة تعاملات الأشخاص الرئيسيين

وضع البنك السياسة والإجراءات التنظيمية للتأكد من أن جميع الأشخاص الرئيسيين على علم مسبق وملتزمين بالمتطلبات القانونية والإدارية في ملكيتهم وتعاملاتهم في أسهم البنك، حيث تهدف هذه الإجراءات إلى الحد من سوء استخدام المعلومات الجوهرية المتوافرة داخل البنك. والأشخاص الرئيسيون يشملون أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفين في دوائر معينة والأشخاص الذين يخضعون لوصاية الأشخاص الرئيسيين أو يقعون تحت سيطرتهم. إن الرقابة العليا لتطبيق سياسة الأشخاص الرئيسيين تعهد إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، وتم نشر سياسة تعاملات الأشخاص الرئيسيين على الموقع الالكتروني للبنك.

البرامج التدريبية التي نظمت لأعضاء مجلس الإدارة خلال عام ٢٠١٥

البرامج	التاريخ	المدة الزمنية
منتدى المؤسسات المالية "يورومني" لدول مجلس التعاون الخليجي	٢٤ - ٢٥ فبراير ٢٠١٥	٩ ساعات
التدريب على برنامج الحاسب الآلي (البوردوركس)	٢٨ فبراير ٢٠١٥	٣ ساعات
البرنامج التعريفي لبطاقة فيزا	١٤ ابريل ٢٠١٥	ساعتين
الورقة الأستشارية للجنة بازل بخصوص المعايير الجديدة لحوكمة الشركات	٢١ ابريل ٢٠١٥	٤ ساعات
التوجهات الرقابية والالتزام بالتطبيق	٢٠ اكتوبر ٢٠١٥	٣ ساعات
ورشة التعاقب لأعضاء مجلس الإدارة	٢٠ اكتوبر ٢٠١٥	ساعتين
إدارة المخاطر في المؤسسة	٢٢ ديسمبر ٢٠١٥	٦ ساعات

ميثاق العمل الخاص بأعضاء مجلس الإدارة

أقر مجلس الإدارة ميثاق العمل لكل من أعضائه، كما أقر ميثاق الشرف للإدارة التنفيذية وموظفي البنك. وتوضح تلك المواثيق مجالات تعارض المصالح ومقتضيات السرية ومسئوليات المخولين بالتوقيع لكي يلتزموا باتباع أفضل الممارسات. إن المسئولية العليا لمراقبة الميثاق تقع على عاتق مجلس الإدارة. وتم نشر نص ميثاق العمل على الموقع الإلكتروني للبنك.

تضارب المصالح

لدى البنك إجراءات موثقة للتعامل مع القضايا التى تتعلق بتضارب المصالح. وإنه خلال اجتماعات مجلس الإدارة أو لجانه التابعة لمناقشة مواضيع ترتبط بقضايا تضارب المصالح، تتخذ القرارات من قبل مجلس الإدارة أو لجانه التابعة.

وعلى العضو المعني مغادرة قاعة الاجتماع أثناء مناقشة تلك المواضيع، وتسجل تلك العمليات في محضر اجتماع مجلس الإدارة أو لجانه.

ويتوجب على الأعضاء أن يفصحوا فوراً للمجلس بعدم المشاركة في التصويت لوجود تضارب في المصالح مرتبط بأنشطتهم والتزاماتهم مع جهات أخرى. وهذه الإفصاحات تشمل الوثائق الخاصة بالعقود أو المعاملات المرتبطة بالعضو المعني.

المسئولية الاجتماعية

تعتبر مساهمة بنك البحرين والكويت تجاه الرقي بالمجتمع البحريني جزءاً لا يتجزأ من الدور الاجتماعي للبنك، ويترجم ذلك من خلال تخصيص ميزانية للتبرعات تهدف إلى تمويل المشاريع ذات الصلة بالمجتمع البحريني، وتتنوع طبيعة تلك التبرعات، فعلى سبيل المثال لا الحصر، التبرعات للجمعيات الخيرية، والثقافية، والأبحاث، والتعليم، والأعمال الخيرية، والبيئية والرياضية.

يتبع البنك سياسة تبرعات معتمدة من قبل مجلس الإدارة. ويمثل هذا المستند سياسة رفيعة المستوى لميزانية التبرعات، ويلخص المبادئ الأساسية والمعايير المنصوص عليها لتقييم واختيار طلبات التبرعات، ويتمثل الهدف منه في تعظيم العائد للطرفين، وتحديداً الصورة الاجتماعية للبنك والمصلحة العامة للمجتمع.

الإفصاحات المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة

البيانات الشخصية

مـــراد علـي مـــراد		
رئيس مجلس الإدارة	الشركة البحرينية الكويتية للتأمين	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	شركة التكافل الدولية	مملكة البحرين
رئيس مجلس الأمناء	صندوق تنمية الموارد البشرية في القطاع المصرفي والمالي	مملكة البحرين
عضو	المجلس النوعي للتدريب للقطاع المالي والمصرفي	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	شركة الجنبية المحدودة ذ.م.م. (شركة عائلية)	مملكة البحرين

عارف صالح خميس		
وكيل	وزارة المالية	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي	مملكة البحرين
نائب رئيس مجلس الإدارة	احتياطي الأجيال القادمة بوزارة المالية	مملكة البحرين
نائب رئيس مجلس الإدارة	مؤسسة جسر قطر – البحرين	مملكة البحرين
عضو	الهيئة العليا لنادي راشد للفروسية وسباق الخيل	مملكة البحرين
عضو	المجلس الأعلى للصحة	مملكة البحرين
عضو	مركز الشيخ محمد بن خليفة بن سلمان آل خليفة للقلب	مملكة البحرين
عضو	المجلس الاستشاري لإدارة مستشفى الملك حمد	مملكة البحرين

محمد عبدالرحمن حسين		
نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية	بنك الإسكان ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	شركة انفستكورب السعودية للاستثمار المالي	المملكة العربية السعودية
عضو مجلس الإدارة	فندق "K" ذ.م.م.	مملكة البحرين

جاسم حسن علي زينل		
رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي	مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار	دولة الكويت
نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي (بالإنابه)	بنك ادكس الاستثماري	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	بنك الكويت الدولي	دولة الكويت
عضو مجلس الإدارة	شركة الأنظمة الآلية	دولة الكويت
عضو مجلس الإدارة	الماسه كابيتال ليمتد	دبي - الإمارات العربية المتحدة
عضو مجلس الإدارة	الشركة الأولى جوجيت كابيتال	المملكة العربية السعودية
عضو مجلس الإدارة	شركة ميامي الدولية للأوراق المالية	الولايات المتحدة الأمريكية

البيانات الشخصية (يتبع)

الدكتور زكريا سلطان العباسي		
الرئيس التنفيذي	الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	شركة إدارة الأصول ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	بنك الإسكان ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين

الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة		
الرئيس التنفيذي	شركة إدارة الأصول ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	بنك سيكو الاستثماري ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	شركة مجمع المحرق ذ.م.م.	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	بي اف سي جروب	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية	شركة أملاك الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي للتطوير ش.ش.م.	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	أمانات القابضة ش.م.ع.	الامارات العربية المتحدة

الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة		
رئيس	ديوان صاحب السمو الملكي ولي العهد	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	برنامج صاحب السمو الملكي ولي العهد للمنح الدراسية العالمية	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	وقف عيسى بن سلمان التعليمي الخيري	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	النخيل كابيتال ذ.م.م.	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	مؤسسة الفكر العربي	لبنان

مروان محمد الصالح		
مدير إدارة السندات - قطاع الأوراق المالية	الهيئة العامة للاستثمار	دولة الكويت

مطلق مبارك الصانع		
مدير إدارة المتابعة بقطاع الاحتياطي العام	الهيئة العامة للاستثمار	دولة الكويت
رئيس مجلس الإدارة	شركة مستشفيات الضمان الصحي	دولة الكويت
عضو مجلس الإدارة	المجموعة الثلاثية العالمية للاستشارات	دولة الكويت

الهام إبراهيم حسن		
الشريك المسئول	الهام حسن للاستشارات	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	شركة هيلث كورب الشرق الأوسط المحددة	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	تأهيل للرعاية الصحية	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	شركة بي إن بي باريبا للاستثمار	المملكة العربية السعودية
عضو مجلس الإدارة	مجموعة سوليدرتي القابضة ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين

يوسف صالح خلف		
العضو المنتدب	شركة فيجن لاين للاستشارات ذ.م.م.	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	بنك الإسكان ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	بنك سيكو الاستثماري ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين

حسن محمد محمود		
عضو مجلس الإدارة	مؤسسة فيصل المالية (المغرب) – ش.م.	المغرب
عضو مجلس الإدارة	شركة أوفرلاند كابيتال جروب	الولايات المتحدة الأمريكية
عضو مجلس الإدارة	الشركة المصرية للاستثمار	جمهورية مصر العربية
عضو مجلس الإدارة	الشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي (الباهاماس) المحدودة	الباهاماس
عضو مجلس الإدارة	شركة الخليج للتمويل والإستثمار	جمهورية مصر العربية
عضو مجلس الإدارة	الشركة المصرية للأعمال التجارية	جمهورية مصر العربية
عضو مجلس الإدارة	إثراء كابيتال	المملكة العربية السعودية

ملكية أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات العلاقة

عدد الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ كالتالي:

اسم العضو	فئة السهم	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٤
مراد علي مراد	عادية	٨٥٣,٩٧٧	٨١٣,٣١٢
الهيئة العامة لصندوق التقاعد/ عارف صالح خميس [١]	عادية	١٣٣,٤٠٢	١٢٧,٠٥٠
محمد عبدالرحمن حسين	عادية	١٣٣,٤٠٢	١٢٧,٠٥٠
جاسم حسن علي زينل	عادية	١٩٠,٢٨٦	١٨١,٢٢٥
الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية/ الدكتور زكريا سلطان العباسي [٢]	عادية	١٢٧,٠٥٠	١٢١,٠٠٠
الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة	عادية	١٢٧,٠٥٠	١٢١,٠٠٠
الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة	عادية	١٣٨,٣٣٦	٦٠٥,٠٠٠
مروان محمد الصالح	–	–	–
الهيئة العامة للاستثمار / مطلق مبارك الصانع [٣]	عادية	١٢٧,٠٥٠	١٢١,٠٠٠
بنك الإثمار/ الهام إبراهيم حسن [٤]	عادية	١٢٧,٠٥٠	١٢١,٠٠٠
يوسف صالح خلف	عاديه	١٢٧,٠٥٠	١٢١,٠٠٠
بنك الإثمار/ حسن محمد محمود [٤]	عاديه	١٩٠,٥٧٥	١٨١,٥٠٠

(١) أسهم السيد عارف صالح خميس من ضمن مجموع الأسهم المملوكة للهيئة العامة لصندوق التقاعد.
(٢) أسهم الدكتور زكريا سلطان العباسي من ضمن مجموع الأسهم المملوكة للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية.
(٣) أسهم السيد مطلق مبارك الصانع من ضمن مجموع الأسهم المملوكة للهيئة العامة للاستثمار.
(٤) أسهم السيدة الهام إبراهيم حسن والسيد حسن محمد محمود من ضمن مجموع الأسهم المملوكة لبنك الإثمار.

الأطراف ذات العلاقة بمجلس الإدارة

شركة الجنبية ذ.م.م وتملك ٩٨٧,٨٢٥ سهماً من أسهم البنك وهي شركة تابعة لرئيس مجلس الإدارة.

طبيعة ومدى المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة خلال عام ٢٠١٥

بتاريخ ٢٠١٥/٢/٢٣ قامت شركة الجنبية ذ.م.م (شركة عائلية مملوكة من السيد مراد علي وأفراد أسرته) بشراء ما مجموعه (٥٠٠,٠٠٠) سهما.

عملية الموافقة على التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يوجد لدى البنك نظام للموافقة على المعاملات التي تشمل أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات العلاقة، وتتطلب المعاملات التي تتم من قبل الأطراف ذات العلاقة الحصول على موافقة مجلس الإدارة.

العقود والقروض المرتبطة بأعضاء مجلس الإدارة

اسم العضو	صلة العلاقة بالعضو	الغرض من القرض	مبلغ القرض	سعر الفائدة	شروط الفائدة المدفوعة	سداد أصل القرض	الضمان
مراد علي مراد	رئيس مجلس الإدارة	استخدام شخصي	٣٠٠,٠٠٠ دينار بحريني	١٪ على فائدة الوديعةالثابتة	حسب الطلب	حسب الطلب	١٠٠٪ ضمان نقدي
جاسم حسن علي زينل	عضو مجلس الإدارة	استخدام شخصي	٦٦,٠٠٠ دولار أمريكي	٣٪ + LIBOR	حسب الطلب	حسب الطلب	أسهم بنسبة ٤٣٪ بالإضافة إلى ٣٪ من وديعة ثابتة
			١١٥,٠٠٠ دينار بحريني	٣٪ + BIBOR			

ملاحظة: المبلغ المفترض الإفصاح عنه لهذا الغرض هو ما يفوق ١٠٠,٠٠٠ دينار بحريني.

تداول أعضاء مجلس الإدارة في أسهم البنك خلال عام ٢٠١٥

قام عضو المجلس الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة ببيع ما مجموعه (٢٨٦,٠٠٠) سهما خلال شهرمايو ٢٠١٥، وبيع ما مجموعه (٢١٠,٩٢٤) سهما خلال شهرمايو ٢٠١٥.

اجتماعات مجلس الإدارة وسجل الحضور

يجتمع المجلس بدعوة من الرئيس أو نائبه (عند غياب الرئيس) أو من عضوين على الأقل، ويجتمع أربع مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة للبنك. و يكون نصابه صحيحاً في حالة حضور أكثر من نصف عدد أعضاء المجلس.

اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة المستقلين

منذ عام ٢٠١٢، بدأ مجلس الإدارة بعقد اجتماعات منفصلة لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين. وفقاً لدليل عمل مجلس الإدارة، فإن صغار المساهمين يعتمدون في تمثيلهم على الأعضاء المستقلين. لهذا الغرض يسبق اجتماعات مجلس الإدارة اجتماع للأعضاء المستقلين، ما لم يقرروا انه لا توجد قضايا للمناقشة.

إن جدول أعمال الاجتماع هو نفس جدول أعمال اجتماع مجلس الإدارة. خلال هذه الاجتماعات يقدم الأعضاء المستقلين آرائهم حول قضايا معينة وخاصة القضايا المتعلقة بصغار المساهمين. إن ملخص هذه الاجتماعات يتم تسجيلها من قبل أمين سر مجلس الإدارة بالمشاركة مع أعضاء المجلس المستقلين.

حضور اجتماعات مجلس الإدارة

خلال عام ٢٠١٥، عقد المجلس عشرة اجتماعات، تسعة اجتماعات عقدت في مملكة البحرين واجتماع واحد عقد في اسطنبول - الجمهورية التركية (٢٠١٥/١١/٢٣)، حيث كان الحضور لاجتماعات المجلس بالشكل التالي:

الرموز: ⊙ حضر الاجتماع ○ لم يتمكن من حضور الاجتماع ⊘ لم يكن عضوا في مجلس الإدارة خلال الفترة المذكورة

اجتماعات المجلس خلال ٢٠١٥

	الاجتماعات الربع سنوية				الاجتماعات الأخرى					
الأعضاء	٩ فبراير	٢٠ ابريل	١٥ يوليو	١٩ اكتوبر	١٠ فبراير *	٢ مارس	١٠ مارس	٢٩ سبتمبر **	٢٣ نوفمبر ***	٢١ ديسمبر
مراد علي مراد	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
عارف صالح خميس	⊙	⊙	⊙	⊙	○	⊙	⊙	⊙	○	⊙
محمد عبدالرحمن حسين	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
جاسم حسن علي زينل	⊙	⊙	⊙	⊙	○	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
الدكتور زكريا سلطان العباسي	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة	⊙	⊙	○	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	○	○
مروان محمد صالح	⊙	⊙	○	⊙	⊙	○	○	⊙	⊙	○
مطلق مبارك الصانع	⊙	⊙	○	⊙	⊙	○	⊙	⊙	⊙	⊙
الهام إبراهيم حسن	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
يوسف صالح خلف	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
حسن محمد محمود	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙

* اجتماع إستراتيجية الثلاث أعوام عُقد في ١٠ فبراير ٢٠١٥
** اجتماع غير مقرر مسبقا
*** استراتيجية البنك للثلاث سنوات القادمة ٢٠١٦ - ٢٠١٨

المواضيع الرئيسية التي ناقشها المجلس خلال عام ٢٠١٥

تاريخ الاجتماع	المواضيع
٩ فبراير ٢٠١٥	١. التعديلات التي أجريت على قانون الشركات التجارية رقم (٢١) لعام ٢٠٠١ ٢. دعوة الجمعية العامة العادية وغير العادية للإنعقاد ونص إعلان التوصية بتوزيع أرباح وأسهم منحة ٣. ميزانية الإعانات لعام ٢٠١٥ ٤. تقرير حول المواد المدرجة على جداول اجتماعات مجلس الإدارة والتي تمت مناقشتها خلال العام ٢٠١٤م ٥. تقرير عن السيولة لدى البنك ٦. تقرير أداء الاستثمار ٧. نتائج أعمال البنك ووضعه المالي لشهر ديسمبر ٢٠١٤م والحسابات الختامية كما هي في ٢٠١٤/١٢/٣١ ٨. تعيين مراقبين لحسابات البنك للسنة المالية ٢٠١٥ وتفويضه بتحديد أتعابهم ليرفع المجلس بالتالي توصيته للجمعية العامة ٩. ملاحظات تقرير تفتيش مصرف البحرين المركزي ١٠. مناقشة التوسع في المملكة المتحدة ١١. سياسة تمكين المرأة ١٢. خطة التعاقب الإداري ١٣. الشغور في عضوية لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات ١٤. تعديل على سياسة مكافآت ومزايا الموظفين ١٥. مقترح تأسيس شركة غرض خاص لإدارة أسهم الموظفين ١٦. الهيكل التنظيمي لفرع البنك في دولة الكويت ١٧. مراجعة سياسات إدارة المخاطر
١٠ فبراير ٢٠١٥	١. مراجعة ما تم تنفيذه في السنة الثانية من إستراتيجية البنك للفترة من عام ٢٠١٣ – ٢٠١٥
٢ مارس ٢٠١٥	١. تقرير عن مواكبة التطورات التكنولوجية ٢. أداء الفروع والمجمعات المالية للبنك ٣. مقترح سياسة حوافز المبيعات
٢٠ ابريل ٢٠١٥	١. الحصول على توجيهات المجلس بخصوص استراتيجية البنك للأعوام ٢٠١٦ – ٢٠١٨ ٢. استراتيجية التركز في الودائع ٣. السندات متوسطة الأجل ٤. استراتيجية الاستثمار ٥. نتائج أعمال البنك ووضعه المالي للربع الأول من عام ٢٠١٥ ٦. استراتيجية إدارة المخاطر ٢٠١٥ ٧. استراتيجية إدارة السيولة ٢٠١٥ ٨. مراجعة سياسات إدارة المخاطر ٩. الهيكل التنظيمي لفروع البنك في جمهورية الهند

تاريخ الاجتماع	المواضيع
١٥ يوليو ٢٠١٥	١. مراجعة استراتيجية الاستثمار ٢. المستجدات بخصوص حاجة البنك لزيادة ملاءة رأس المال ٣. نتائج تقييم أعضاء مجلس الإدارة ٤. التقرير الربع سنوي عن السيولة لدى البنك ٥. التقرير النصف سنوي لأداء محفظة الاستثمار ٦. نتائج أعمال البنك ووضعه المالي من بداية العام وحتى نهاية الربع الثاني من عام ٢٠١٥ ٧. التعديلات على سياسة مكافحة غسيل الأموال ٨. تقرير التفتيش من بنك الكويت المركزي على فرع البنك بدولة الكويت ٩. إنشاء المكتب التمثيلي في جمهورية تركيا ١٠. إدارة عمليات التحصيل ١١. مراجعة سياسات إدارة المخاطر
٢٩ سبتمبر ٢٠١٥	١. مناقشة خطط البنك لزيادة رأس المال لتلبية المتطلبات المستقبلية والرقابية والموافقة على المقترح الخاص بذلك بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي
١٩ اكتوبر ٢٠١٥	١. التقرير الربع سنوي عن السيولة لدى البنك واتفاقيات إعادة الشراء ٢. نتائج أعمال البنك ووضعه المالي من بداية العام وحتى نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٥ ٣. تعديلات على سياسة مكافحة غسيل الأموال بفرع البنك بدولة الكويت ٤. تعديلات على سياسات الموارد البشرية ٥. مراجعة سياسات إدارة المخاطر
٢٣ نوفمبر ٢٠١٥	١. استراتيجية البنك للثلاث سنوات القادمة ٢٠١٦-٢٠١٨
٢١ ديسمبر ٢٠١٥	١. المواضيع الرئيسية التي سترفع لمجلس الإدارة ولجانه التابعة خلال عام ٢٠١٦ ٢. وضع السيولة بالدولار الأمريكي ٣. تقرير عن إدارة اسهم الخزينة ٤. ميزانية البنك التقديرية لعام ٢٠١٦ ٥. حدود تعامل البنك مع البنوك وحدود تعامله مع البلدان

اللجان التابعة لمجلس الإدارة

يتم تشكيل اللجان وتعيين أعضائها من قبل مجلس الإدارة كل سنة بعد اجتماع الجمعية العامة السنوي، وتعتبر اللجان المتفرعة من المجلس حلقات وصل بين إدارة البنك التنفيذية والمجلس. والغرض من إنشاء هذه اللجان معاونة مجلس الإدارة في تسيير أعمال البنك، وذلك بدراسة العديد من الأمور التي تقدم للمجلس من الإدارة ورفع توصياتها للمجلس فيما يخص ذلك.

ويحق للمجلس تشكيل لجان مؤقتة لمهام محددة من وقت لآخر وحسبما تستدعي الحاجة، وينتهي عمل هذه اللجان بمجرد انتهاء المهمة المناطة بكل منها. كذلك يزود أعضاء المجلس بنسخ من محاضر اجتماعات هذه اللجان التزاماً بتعليمات الجهة الرقابية. خلال عام ٢٠١٥، لا توجد أية قضايا رئيسية ذات أهمية تتعلق بمهام اللجان التابعة للمجلس للإفصاح عنها.

وقد تم نشر النص الكامل لشروط المرجعية الخاصة باللجان التابعة لمجلس الإدارة (اللجنة التنفيذية، لجنة التدقيق، لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات ولجنة المخاطر) على الموقع الإلكتروني للبنك.

تشكيل اللجان التابعة لمجلس الإدارة، مهامها ومسئولياتها

اللجنة التنفيذية

الأعضاء	نبذة عن شروط المرجعية، المهام والمسئوليات	موجز الصلاحيات
محمد عبدالرحمن حسين رئيس اللجنة **عارف صالح خميس** نائب رئيس اللجنة **الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة** عضو **مطلق مبارك الصانع** عضو **عبدالكريم أحمد بوجيري** عضو **الهام إبراهيم حسن** عضو	• يعين مجلس الإدارة خمسة أعضاء للجنة على الأقل لدورة سنة واحدة. • الحد الأدنى للاجتماعات سنوياً ثمانية اجتماعات (تم فعلياً عقد إحدى عشر اجتماعاً في سنة ٢٠١٥). • يجب أن يكون الرئيس ونائب الرئيس عضوين في مجلس الإدارة، وتقوم اللجنة بانتخابهما في أول اجتماع تعقده بعد تعيين الأعضاء. • يكون النصاب القانوني بحضور أكثر من نصف الأعضاء. و يجب أن يشمل النصاب القانوني رئيس اللجنة أو نائب الرئيس.الحضور بالنيابة غير مسموح به. • يجب أن يكون الرئيس أو نائبه متواجداً في اجتماع الجمعية العامة السنوي للرد على الأسئلة المتعلقة بمهام اللجنة. • تقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي ذاتي لأداء اللجنة/الأعضاء ورفع تقرير بالاستنتاجات والتوصيات إلى مجلس الإدارة. ويتم ذلك وفقاً لعملية التقييم التي اعتمدها مجلس الإدارة للجانه.	المراجعة والموافقة على المواضيع التي ترفع لمجلس الإدارة مثل خطط العمل، والهبات، والقروض/ طلبات الاستثمار وغيرها من المقترحات في غضون سلطتها ومراجعة دورية لإنجازات البنك.

لجنة التدقيق

الأعضاء	نبذة عن شروط المرجعية، المهام والمسئوليات	موجز الصلاحيات
جاسم حسن علي زينل رئيس اللجنة (مستقل) **يوسف صالح خلف** نائب رئيس اللجنة (مستقل) **الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة** عضو (مستقل) **حسن محمد محمود** عضو	• يعين مجلس الإدارة أعضاء لجنة التدقيق بعدد لا يقل عن ثلاثة أعضاء لمدة سنة واحدة. • ينتخب الرئيس من قبل أعضاء اللجنة، على أن يكون من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين المستقلين وذلك في أول اجتماع يعقد بعد تعيين الأعضاء. ويجب أن يكون غالبية أعضاء اللجنة مستقلين أيضا. • الحد الأدنى للاجتماعات سنوياً أربعة اجتماعات (تم فعلياً عقد أربعة اجتماعات في سنة ٢٠١٥). • يكون النصاب القانوني بحضور أكثر من نصف الأعضاء. و يجب أن يشمل النصاب القانوني رئيس اللجنة. الحضور بالنيابة غير مسموح به. • يجب أن يكون الرئيس أو نائب الرئيس متواجداً في اجتماع الجمعية العامة السنوي للرد على الأسئلة المتعلقة بمهام اللجنة. • تقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي ذاتي لأداء اللجنة/الأعضاء ورفع تقرير بالاستنتاجات والتوصيات إلى مجلس الإدارة، ويتم ذلك وفقاً لعملية التقييم التي اعتمدها مجلس الإدارة للجانه.	تراجع اللجنة برنامج التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلي وتأخذ في الاعتبار الملاحظات الرئيسية المذكورة في تقارير التدقيق الداخلي ورد الإدارة عليها وتحرص على التنسيق بين عمل إدارة التدقيق الداخلي والمدققين الخارجيين، تراقب اللجنة نشاط تعاملات تداول الأشخاص الرئيسيين بهدف، تجنب أي سوء استخدام للمعلومات الجوهرية المتوافرة لدى الأشخاص الرئيسيين. يتولى مهمة الاعتماد والمراجعة الدورية لميثاق التدقيق الداخلي الذي يحدد الغرض، السلطة، المسؤوليات، وغيرها من الجوانب المرتبطة بعملية التدقيق الداخلي.

لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات

الأعضاء	نبذة عن شروط المرجعية، المهام والمسئوليات	موجز الصلاحيات
مراد علي مراد رئيس اللجنة (مستقل) **الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة** عضو (مستقل) **مروان محمد الصالح** عضو	• يعين مجلس الإدارة أعضاء للجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات بعدد لا يقل عن ثلاثة أعضاء لمدة سنة واحدة ويجب أن يكون رئيس اللجنة عضواً مستقلاً وغالبية أعضائها مستقلين أيضاً. • تقوم اللجنة بانتخاب الرئيس/نائب الرئيس في أول اجتماع يعقد لها بعد تعيين الأعضاء. • يجب ألا يقل عدد اجتماعات اللجنة عن اجتماعين سنوياً، (تم فعليا عقد أربعة اجتماعات في سنة ٢٠١٥). • يكون النصاب القانوني بحضور أكثر من نصف الأعضاء. ويجب أن يشمل النصاب القانوني رئيس اللجنة أو نائب الرئيس. الحضور بالنيابة غير مسموح به. • يجب أن يكون الرئيس أو نائبه متواجداً في اجتماع الجمعية العامة السنوي للرد على الأسئلة المتعلقة بمهام اللجنة. • تقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي ذاتي لأداء اللجنة/الأعضاء ورفع تقرير بالاستنتاجات والتوصيات إلى مجلس الإدارة، ويتم ذلك وفقاً لعملية التقييم التي اعتمدها مجلس الإدارة للجانه.	تقييم وتقديم المشورة إلى مجلس الإدارة بشأن جميع الأمور المرتبطة بتعيين ومزايا أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. كذلك التأكد من وتعزيز الممارسات السليمة لحوكمة الشركات التي تتفق مع ميثاق حوكمة الشركات في مملكة البحرين ومتطلبات الجهة الرقابية وأيضاً أفضل الممارسات العالمية في مجال حوكمة الشركات وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة على النحو المناسب.

لجنة المخاطر

الأعضاء	نبذة عن شروط المرجعية، المهام والمسئوليات	موجز الصلاحيات
مراد علي مراد رئيس اللجنة (مستقل) **جاسم حسن علي زينل** نائب رئيس اللجنة (مستقل) **الدكتور زكريا سلطان العباسي** عضو **يوسف صالح خلف** عضو (مستقل)	• يعين مجلس الإدارة أعضاء لجنة المخاطر بعدد لا يقل عن أربعة أعضاء لمدة سنة واحدة. • يجب أن يكون الرئيس ونائب الرئيس عضوين في مجلس الإدارة، وتقوم اللجنة بانتخابهما في أول اجتماع يعقد لها بعد تعيين الأعضاء. • الحد الأدنى للاجتماعات سنوياً أربعة اجتماعات (تم فعلياً عقد أربعة اجتماعات في سنة ٢٠١٥). • يكون النصاب القانوني بحضور أكثر من نصف الأعضاء. و يجب أن يشمل النصاب القانوني رئيس اللجنة أو نائب الرئيس. الحضور بالنيابة غير مسموح به. • يجب أن يكون الرئيس أو نائبه متواجدا في اجتماع الجمعية العامة السنوي للرد على الأسئلة المتعلقة بمهام اللجنة. • تقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي ذاتي لأداء اللجنة/الأعضاء ورفع تقرير بالاستنتاجات والتوصيات إلى مجلس الإدارة. ويتم ذلك وفقا لعملية التقييم التي اعتمدها مجلس الإدارة ولجانه.	مراجعة سياسات المخاطر، والتوصية إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها. أيضا، دراسة ورصد قضايا المخاطر المتعلقة بأعمال البنك وعملياته وتوجيه الإدارة بشكل مناسب.

اجتماعات اللجان وسجل الحضور

الرموز: ⊙ حضر الاجتماع ○ لم يتمكن من حضور الاجتماع ⊘ لم يكن عضوا في مجلس الإدارة خلال الفترة المذكورة

اجتماعات اللجنة التنفيذية ٢٠١٥

الأعضاء	٨ فبراير	١ مارس	١٩ ابريل	٢٤ مايو	١٤ يونيو	١٤ يوليو	٦ سبتمبر	٢٩ سبتمبر	١٨ اكتوبر	٢٤ نوفمبر	٢٠ ديسمبر
محمد عبدالرحمن حسين	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
عارف صالح خميس	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	○	⊙
الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	○	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
مطلق مبارك الصانع	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
عبدالكريم أحمد بوجيري	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
الهام إبراهيم حسن	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙

إجتماعات لجنة التدقيق ٢٠١٥

الأعضاء	٨ فبراير	١٩ ابريل	١٤ يوليو	١٨ اكتوبر
جاسم حسن علي زينل	⊙	⊙	⊙	⊙
الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة	⊙	⊙	○	⊙
يوسف صالح خلف	⊙	⊙	⊙	⊙
حسن محمد محمود	⊙	⊙	⊙	⊙

إجتماعات لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات ٢٠١٥

الأعضاء	٩ فبراير	١ مارس	١٩ اكتوبر	*٢٣ نوفمبر
مراد علي مراد	⊙	⊙	⊙	⊙
الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة	⊙	⊙	⊙	○
مروان محمد الصالح	⊘	○	⊙	⊙

* اجتماع غير مقرر مسبقاً عقد في اسطنبول - الجمهورية التركية

إجتماعات لجنة المخاطر ٢٠١٥

الأعضاء	١٨ يناير	١٢ ابريل	٥ يوليو	٥ اكتوبر
مراد علي مراد	⊙	⊙	⊙	⊙
جاسم حسن علي زينل	⊙	⊙	⊙	⊙
الدكتور زكريا سلطان العباسي	⊙	⊙	⊙	⊙
يوسف صالح خلف	⊙	⊙	⊙	⊙

الالتزام ومكافحة غسل الأموال

يشكل الالتزام بالأحكام التنظيمية والقانونية عملية مستمرة ذات أهمية كبرى، لذا فقد عين البنك وحدة خاصة مستقلة لمتابعة جميع الأحكام التنظيمية والقانونية الصادرة من الجهات الرسمية والتأكد من تطبيقها. يسعى البنك باستمرار لتحسين مستوى الالتزام في جميع عملياته، حيث أن سياسة وأولويات البنك المتبناة هي «أن بنك البحرين والكويت يسعى دوماً إلى حماية حقوق المساهمين وتوفير القيمة الإضافية لملكيتهم في البنك وذلك عن طريق الممارسات المصرفية ذات المهنية العالية». وتعتبر قضية غسل الأموال إحدى أهم القضايا التي تستأثر بالأولوية على جدول وظائف الالتزام بجانب أحكام حوكمة الشركات ومعايير الإفصاح عن المعلومات ومتاجرة المطلعين وتعاملات الأشخاص الرئيسيين في الأوراق المالية واجتناب تضارب المصالح واتباع أفضل الممارسات.

في العام ٢٠١٤، شرع البنك في تطبيق نظاماً آلياً لمراقبة وإدارة المتطلبات التنظيمية في البنك بما يتوافق مع أحكام مصرف البحرين المركزي. ويسهل هذا النظام عمليات المتابعة لحالات الالتزام أو عدم الالتزام عندما تستدعي الحاجة لذلك. ومن المقرر أن يتم تطبيق النظام الجديد في جميع الأقسام المعنية داخل البنك في العام الجاري.

قام البنك بوضع سياسة وإجراءات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تتضمن تدابير التحقق الواجبة من العملاء وإجراءات للتعرف على العمليات المشبوهة والإبلاغ عنها وبرنامج للتوعية الدورية للموظفين وحفظ السجلات وتعيين مسئولاً خاصاً للإبلاغ عن عمليات غسل الأموال. كما تم تحديث سياسة وإجراءات مكافحة غسل الأموال سنوياً واعتمادها من قبل مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في يوليو ٢٠١٥.

كما اعتمد البنك نظاماً آلياً لمراقبة العمليات على أساس المخاطر يتوافق مع قواعد مكافحة غسل الأموال لدى مصرف البحرين المركزي.

ويتم تدقيق إجراءات مكافحة غسل الأموال بالبنك دورياً من قبل مدققين داخليين يتبعون للجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة. كما يقوم المصرف المركزي بعمليات تفتيش دورية للتأكد من مدى التزام البنك بقواعد مكافحة غسل الأموال. إضافة إلى ذلك يتم تدقيق إجراءات مكافحة غسل الأموال لدى البنك من قبل مدققين خارجيين مستقلين سنويا ويسلم تقريرهم إلى مصرف البحرين المركزي. وقامت فروع البنك الخارجية في الهند والكويت والشركة التابعة له شركة كريدي مكس، باعتماد وظائف مسؤولين عن الالتزام والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال بهدف ضمان تطبيق الأنظمة المحلية وكذلك تلبية متطلبات مصرف البحرين المركزي النافذة. وانطلاقاً من التزام البنك بالتصدي لعمليات غسل الأموال فقد بادر بتطبيق جميع الأحكام والتعليمات الصادرة من مصرف البحرين المركزي بشأن غسل الأموال، وهي جميعها متوافقة مع توصيات فريق العمل المالي (FATF) وهي منظمة عالمية لمكافحة غسل الأموال، ومع ورقة لجنة بازل بشأن تطبيق برامج الاحتراس اللازم للبنوك بشأن تقييم العملاء ومع المعايير الدولية للممارسات المُثلى.

استراتيجية الإفصاح والتواصل

يتبع البنك سياسة واضحة تجاه توصيل المعلومات المتعلقة بأنشطته وأعماله لجميع مساهميه والأطراف ذات العلاقة واعتمد سياسة إفصاح تواصلية تنسجم مع متطلبات اتفاقية بازل ٢، حيث تعقد الجمعية العمومية للبنك اجتماعاً سنوياً يحضره رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلين عن الجهات الرسمية والمدققين، لاستعراض النتائج المالية والرد على أسئلة واستفسارات السادة المساهمين.

كما يتم الإعلان وتوفير المعلومات عن أية مستجدات من خلال موقع البنك الإلكتروني - www.bbkonline.com - أو عبر وسائل النشر الأخرى. كذلك يقوم البنك بنشر تقاريره السنوية والنتائج المالية للسنوات الثلاث الأخيرة، وأيضاً تقرير حوكمة الشركات، إطار عمل حوكمة - الشركات، سياسة التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة، دليل عمل مجلس الإدارة، ميثاق العمل الخاص بأعضاء مجلس الإدارة، سياسة تعاملات الأشخاص الرئيسيين وشروط مرجعية اللجان التابعة لمجلس الإدارة. وبإمكان المساهمين تعبئة الاستمارة الإلكترونية الموجودة على موقع البنك الإلكتروني لتوجيه أية استفسارات قد تكون لديهم.

كما أوجد البنك موقعاً إلكترونياً داخلياً للتواصل مع الموظفين في الأمور والشئون الإدارية.